المبادرة السورية لحرية القائد عبدالله اوجلان
ÎNÎSIYATÎFA AZADIYA RÊBER ABDULLAH OCALAN A SÛRYÊ
INITIATIVE "FREEDOM FOR ABDULLAH OCALAN" IN SYRIA
2019.10.09

الأمة الديمقراطية

أسهب الكثير من المفكرين في شرح تفصيلي لمعنى الديمقراطية ،ولعل أسلم وأشمل وأعمق تعريف لهذا المصطلح ،هو ما عرفه المفكر أوجلان ،حيث بين بأن الديمقراطية تعني الإدارة الذاتية التي يشارك فيها المجتمع ،أي أن كافة فئاته وشرائحه تحكم نفسها بنفسها ،فالمجموعات القبلية أو العشائرية التي تحكم نفسها بنفسها بعيدة عن ظل الدولة أو السلطة ،تعبر عن المعنى الواسع للديمقراطية ،أما الإدارات الذاتية التي تكون ضمن المجتمعات التي تحكمها السلطة والدولة بكثافة ،فهي تعبر عن المعنى الضيق للديمقراطية.

وكما يبين المفكر أوجلان هناك مجتمعات وسط بين المجتمعين السابقين ،والتي تسمى بالمجتمعات الدولتية ،حيث لا تسودها الإدارات الديمقراطية الخالصة ،ولا الإدارات الاستبدادية الخالصة ،بل تنتشر فيها على الأغلب الظاهرتان الإداريتان بشكل متداخل ،فهذه المجتمعات تعطي بدورها وبالمستوى ذاته أنظمة متميزة بفساد السلطة من جهة ،وبالديمقراطية من جهة أخرى.

فسلطة الدولة تعمل على تقليص الديمقراطية ،وأما قوى الديمقراطية فتوسع آفاقها من خلال عدم الاعتراف بالدولة.

فبذلك يمكن استخلاص معنى الديمقراطية بحسب مفهوم المفكر أوجلان بأنها الوعاء الذي تصب فيه الإدارة الذاتية ،والحرية والمساواة والعدالة والتنوع الثقافي والسياسي ،والتكاتف والتكامل ،فهي بعيدة كل البعد عن معنى الإقصاء أو التهميش أو الإنكار ،حتى لو تلونت بالتنوع العرقي والديني والثقافي ،وما شابه ذلك.

فبالديمقراطية يتم تمثيل الكل في الإدارة ،والقرار ،والحقوق والواجبات ،وهي تعتمد الحوار والنقاش سبيلاً لحل المسائل والمشاكل والوصول إلى الحلول التوافقية المناسبة بعيداً عن العنف والصراعات والحروب.

فالأمم التي تسلك درب الديمقراطية كما يرى السيد أوجلان سبيلها التطور والازدهار في جميع مناحي الحياة ،وذلك لأنها تحصن مواطنها بالحفاظ على حقوقه وكرامته ،وحريته ،مما تجعله متسماً بروح المسؤولية وممتلئاً بمشاعر الحب والوفاء والإخلاص لمجتمعه ووطنه ،وشعبه.

ولهذا فلا بد من إنقاذ الديمقراطية المجتمعية وسبيل إنقاذها كما يرى القائد أوجلان يكون بتطوير الإدارات الذاتية الديمقراطية ،وعلى المجتمع حينئذ القيام بمهمته الأساسية ،ألا وهي إنشاء قوى الحداثة الديمقراطية الخاصة به في وجه قوى المدنية التاريخية ،وقوى الحداثة الرأسمالية ،ويتجسد دور هذه القوى في بنائها لذاتها ضمن جميع الحقول الاجتماعية دون الذوبان في أنسجة الدولة القائمة ،أي بالابتعاد عن التحول إلى امتداد مدني للدولة القائمة ،أو محاولة هدم الدولة للتطلع بالمقابل إلى التدويل.

وعلى ضوء شمولية وعمق معنى الديمقراطية ،فالقائد أوجلان يرى أن الحل الديمقراطي هو الحل الأمثل للقضية الكردية ،وذلك لأن الكرد قد اعترضتهم صعوبات كثيرة حالت دون وصولهم إلى أمة ،أو دولة قومية مبنية على أساس قومي إلى جانب فقدان القومية والدولة القومية لأهميتها كخيار حديث ،وظهور الديمقراطية كنمط للسياسة والدولة والمجتمع ،فالحل الديمقراطي القائم على العيش كمجموعة قومية حرة في إطار الدولة الديمقراطية دون التحول إلى دولة قومية ،هو الحل المناسب والأكثر غنى للقضية الكردية.

وبناء عليه ،فقد طرح السيد أوجلان نموذج الحل الديمقراطي والأمة الديمقراطية ليس حلاً للقضية الكردية فحسب ،بل حلاً لقضايا جميع الشعوب التي عانت من آلام واضطهاد الدولة القومية ،وذلك لأن الأمة الديمقراطية تبحث عن كيان وإدارة سياسية ديمقراطية أكثر من تطلعها أو بحثها عن دولة منفصلة ،والكيان السياسي الديمقراطي الموجود تحت سقف

الدولة نفسها ،هو شكل الكيان السياسي الذي غالباً مانشهده في التاريخ والتاريخ ممتلئ بالكيانات السياسية لمختلف أشكال الوجود الثقافي ،وعندما يكون العيش على شكل كيان سياسي بقدر ما يُراد ضمن حدود كل دولة ،وبلا ريب ،فإنه يتحقق الشكل الإداري الطبيعي ويكون الشكل الإداري غير الطبيعي عندما يتم إنكار وقمع هذه الكيانات السياسية.
ولهذا ،فلا بد من السير في السبيل الذي تعتمده الحداثة الديمقراطية ،وهو الإدارات الديمقراطية لأنه الأسلم لتحقيق الحرية والأوحد في مواجهة الدولة القومية والتحول إلى الأمة الديمقراطية المتميزة ببنيتها التعددية للثقافات ،واللغات واللهجات ،وبحفظها وصونها للاختلافات الاقتصادية والاجتماعية ،والسياسية واللغوية ،والدينية والثقافية.
وبهذا وكما يبين المفكر أوجلان فالأمة الديمقراطية تعني المجتمع المشترك الذي يكوّنه الأفراد الأحرار والمجموعات الحرة بإرادتهم الذاتية ،والقوة اللاحمة والموحدة فيها ،هي الإرادة الحرة لأفراد ومجموعات المجتمع الذي قرر الانتماء إلى نفس الأمة ،فهي التي تتكون من المواطن الديمقراطي ،والجماعات الديمقراطية ،وتعمل أساساً بذهنية الأمة المرنة المتآلفة من الهويات الثقافية المنفتحة الأطراف ،فهي التي تدل على ظاهرة بناء المجتمع لذاته كمجتمع وطني ديمقراطي دون التحول إلى أمة أو الخروج منها على يد الدولة معتمدة في ذلك على الشبيبة ،والمرأة كقوتين أساسيتين لها ومستندة على أبعاد عدة وهي:
١-الفرد المواطن الحر وحياة الكومونة الديمقراطية: حيث يكون الفرد تشاركياً وحراً ويجد حريته في كومونة المجتمع.
٢-الحياة السياسية وشبه الاستقلال الديمقراطي: حيث يستحيل تصور الأمة الديمقراطية دون إدارة ذاتية ،ومنظومة المجتمع الديمقراطي تشكل العمود الفقري في إنشائها ،وتعتبر رديفاً لشبه الاستقلال الديمقراطي ،لأنها تمكنت من أداء دور جهاز السياسة الديمقراطي.
٣-الأمة الديمقراطية والحياة الاجتماعية: يتحقق في الأمة الديمقراطية الفرد المواطن الحر ،لأنها المجتمع الذي يتوصل إلى النشوء الحر والمتساوي ضد الاستهلاك الاجتماعي ،فهي بذلك تنشئ مجتمعاً سليماً أساسه الفرد السليم الذي يتمتع بالصحة الذهنية ،والروحية ،ولذلك فهي تتطلع إلى التعليم والتدريب وتبرز دور العلوم التي تحقق النعيم والحرية ،والمساواة ،فهي بذلك تنشئ الفرد المواطن الحر ،وتبني المجتمع الذي يتوصل إلى النشوء الحر ،والمتساوي ضد الاستهلاك الاجتماعي.
٤-الحياة الندية الحرة في الأمة الديمقراطية: حيث يتخلص المجتمع في ظلها من مفهوم عبودية المرأة ،ويتخلى كلياً من المفهوم التملكي لها لأنها بدورها تصل إلى حقيقة واحدة ،بأنها فرد قائم بذاته ،ولذاته فقط ،وهي بلاصاحب لأنها صاحبة ذاتها وستقضي على فكرة بأنها تابعة ،أو مملوكة ،وستعيش في ظل حياة الشراكة الندية القائمة على الاحترام المتبادل ،والتعامل بالمثل مع الرجل.
٥-الأمة الديمقراطية وشبه الاستقلال الاقتصادي: فشبه الاستقلال الاقتصادي فيها عبارة عن نظام تزدهر فيه الحياة ،،لأنه لا يعتبر العمل تعباً مرهقاً ،أو أشغالاً شاقة ،بل ممارسة للتحرر ،فهو يعتمد على مبدأ العمل حرية وعلى أرضية قانونية ،وبالإضافة إلى ذلك فهو عبارة عن نموذج يُختزل فيه الربح ومراكمة أو جمع رأس المال إلى الحدود الدنيا ،فهو إلى جانب عدم رفضه السوق والتجارة ،وتنوع الإنتاج والرقابة والعطاء ،يرفض بشكل قطعي نفوذ الربح وتكديس المال ،ويرضى بالنظام المالي الذي يخدم العطاء الاقتصادي، ولهذا فهو يقف في وجه إقامة السدود على المياه المتدفقة التي لا تهتم بالأيكولوجيا (البيئة) أو بالأراضي المثمرة أو التاريخ ،ويحارب تصحير الأراضي ،ويحمي التربة وتشجير البيئة كونهما أمّنتا حياة المجتمع عبر التاريخ.
٦-البنية القانونية للأمة الديمقراطية
فالقانون الديمقراطي يعتمد على التنوع وقلما يلجأ إلى الإجراءات القانونية ،بل يتميز ببنية بسيطة غير معقدة والأمة الديمقراطية تكون يقظة تجاه القانون ولا سيما القانون الدستوري لأنها أمة أخلاقية وسياسية أكثر منها أمة قانون.
٧-ثقافة الأمة الديمقراطية :البعد الثقافي عامل مهم في نشوء الأمم ،لذلك تسعى الأمة الديمقراطية إلى تكوين نفسها من خلال إعادة المعنى الحقيقي إلى التاريخ والثقافة ،وهي تنهض بالتاريخ والثقافة المعرضين للتشويه والإبادة من خلال التحول الوطني الديمقراطي.
٨-نظام الدفاع الذاتي في الأمة الديمقراطية: الدفاع الذاتي حق مشروع لكافة الكائنات الحية ،وهو حق طبيعي لها فمن دونه لا يمكن للحياة أن تستمر ،ومن الحق الطبيعي للمجتمعات الدفاع عن نفسها، لذلك فهي تلجأ إلى تشكيل جيوشها للحفاظ على ذاتها وسلطتها ضد أي خطر خارجي ،سواء أ كان غزواً ،أو احتلالاً أو حتى انتداباً ،والأمة الديمقراطية تستوجب هذا الحق وتستلزم وجود قوات الدفاع الذاتي التي تكون مهمتها الأساسية الدفاع عن الأمة ضد المخاطر الخارجية من جهة ،والحفاظ على الأمن المحلي من جهة أخرى.
٩- دبلوماسية الأمة الديمقراطية: فهي تحول الدبلوماسية إلى أداة لتثبيت السلم ،والتكاتف والتبادل الخلاق بين المجتمعات ،فالدبلوماسية وسيلة لتكريس السلم والعلاقات المفيدة لا لإشعال الحروب ،لأنها تعبر عن وظيفة أخلاقية وسياسية نبيلة يؤديها الحكماء من الأفراد.
١٠- البحث عن حل الأمة الديمقراطية: إذ لابد من النظر إلى عملية بناء الأمة الديمقراطية على أنها تركيبة جديدة ،ونتيجة حتمية للحقائق، والمقاومات والصياغات القديمة قدم التاريخ ،وهي تستوجب وهب الذات لبنائها دون التساؤل عن توقيت انتهاء عملية إنشائها ،وذلك لأنها تتميز بحرية خلقها لنفسها كل لحظة.

وبهذا نجد بأن القائد والفيلسوف ،والمفكر عبدالله أوجلان هو أول من طرح الأمة الديمقراطية كحل بديل للدولة القومية حيث أهدى مشروعها للشرق الأوسط لأن هذا المشروع تضمّن حلاً لجميع القضايا المعاشة ،ولقضايا كافة الشعوب الباحثة عن الأمن والسلام والعيش المشترك ،والتي عانت مظالم الحداثة الرأسمالية وآلام الدولة القومية.